

دعم القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال الآليات الوطنية والشراكة الدولية

عزيز براهيم^{1*}

جامعة أحمد زبانا غليزان، (الجزائر)

Supporting the Agricultural Sector in Algeria Through National Mechanisms and International Partnerships

Azziz berrabah^{1,*}

¹ Ahmed Zabana University of Relizane (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2024/10/23؛ تاريخ القبول: 2025/06/25؛ تاريخ النشر: 2025/06/30؛

ملخص: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى عرض أهم مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر ومختلف المعوقات مع التطرق إلى أهم السياسات التي انتهجتها البلاد سواء الوطنية منها أو في إطار الشراكة الدولية بغية ترقية هذا القطاع الحساس وتحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي ليتم الوصول إلى نتائج مفادها أنه مازال قطاع الفلاحة في الجزائر لم يرقى إلى تحقيق النمو المرجو منه ليكون من بين البدائل المعول عليها لخلافة قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاح: الإنتاج الفلاحي، الاكتفاء الذاتي، السياسات الفلاحية.

Abstract: This study aims to present the key components of the agricultural sector in Algeria and the various obstacles it faces, while also discussing the most important policies adopted by the country, both nationally and within the framework of international partnerships, in order to promote this vital sector and achieve self-sufficiency. We employed descriptive and analytical methods to arrive at the conclusion that the agricultural sector.

Keywords: Agricultural production, self-sufficiency, agricultural policies.

I- تمهيد:

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، حيث يسهم بشكل كبير في توفير الأمن الغذائي الوطني، وتعزيز الاقتصاد المحلي، وتحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية. وتعتبر الفلاحة جزءاً أساسياً من التراث الثقافي والاجتماعي للبلاد، إذ تعتمد شريحة كبيرة من السكان على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. ومع تزايد التحديات العالمية مثل تغير المناخ، ونقص الموارد المائية، وزيادة التنافسية في الأسواق الدولية، أصبح من الضروري تطوير القطاع الفلاحي لتحقيق استدامته وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

وتمتلك الجزائر مقومات كبيرة في الميدان الفلاحي، إذ تتميز بمساحات شاسعة من الأراضي الخصبة وسهول صالحة لزراعة مختلف المنتجات الفلاحية، وتنوع الأقاليم المناخية مما يتيح تعدد المحاصيل الزراعية، إضافة إلى توفر المياه الجوفية والطاقة الكهربائية والشمسية واليد العاملة المؤهلة. كما أن الموقع الاستراتيجي الهام للبلاد يسهم في تسويق مختلف المنتجات بما فيها الفلاحية.

ورغم هذه المقومات، إلا أن القطاع الفلاحي في الجزائر يواجه تحديات متعددة تتطلب استراتيجيات فعالة ومبتكرة للتغلب عليها، ويشمل ذلك تحسين الإنتاجية الزراعية، وتبني التكنولوجيا الحديثة، ودعم الفلاحين، وتعزيز البنية التحتية الزراعية. وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة والمجتمع المدني، لا يزال هناك الكثير من العمل لتحقيق الأهداف المنشودة وضمان قدرة الجزائر على تلبية احتياجاتها الغذائية ومنافسة المنتجات الزراعية على المستوى الدولي.

إشكالية البحث :

هل الآليات المستحدثة في الجزائر لدعم القطاع الفلاحي كافية لترقيته ؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي مقومات ومشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر؟

- ماهي أهم الآليات المبتكرة سواء الوطنية أو في إطار الشراكة الدولية لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر ؟

- هل حققت آليات الدعم نتائج إيجابية للنهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر ؟

الفرضيات :

- تمتلك الجزائر مقومات كبيرة للنهوض بالقطاع الفلاحي.

- استحدثت الجزائر العديد من الآليات لتطوير القطاع الفلاحي.

- أدت الإصلاحات التي قامت بها الدولة لترقية هذا القطاع إلى نتائج إيجابية.

الدراسات السابقة

- فاطمة مولات، موارد بودية، الزراعة الذكية كبديل استراتيجي لمواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة ، مقال منشور سنة 2023، تطرقت هذه الدراسة سياسة دعم القطاع الفلاحي في الجزائر وتطويره مع التركيز على التطور التكنولوجي بهدف تخفيض التكاليف للتغلب على التقلبات المناخية. لكن هذه لم تأتي بنتائج وآفاق هذه الدراسة.
- زكريا جرفي، موسى رحمان، أثر الدعم المالي الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة قياسية للفترة 2000-2018 ، مقال منشور 2019 ، هدفت هذه الدراسة إلى أثر دعم وتمويل القطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر بداية من الإصلاحات الفلاحية الجديدة سنة 2000 باستعمال الانحدار الخطي ، حيث استخلصت إلى وجود أثر ضعيف للإصلاحات الفلاحية على سوق العمل.
- زاوي بومدين، براضية سليمان، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، مقال منشور 2017 ، ركزت هذه الدراسة على سياسات الدعم الفلاحي التي انتهجتها الجزائر وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي باستخدام المنهج القياسي، حيث خلصت هذه الدراسة إلى عدم استطاعة هذه الإصلاحات التي طبقت في الجزائر إلى تحقيق الأمن الغذائي.
- هاشمي الطيب، مصطفى جيلالي، الفلاحة ما بعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر (2015-2019) ، مقال منشور 2021 ، سلط هذا البحث الضوء على واقع الفلاحة في الجزائر بعد تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي وخلصت إلى أنه رغم هذه الجهود المبذولة إلا أنها بقيت تدور في حلقة مفرغة حسب تعبير الكاتب ولم تأتي بنتائج ملموسة على القطاع الفلاحي في الجزائر.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى استعراض الوضع الحالي للقطاع الفلاحي في الجزائر، بدءاً من تحليل المقومات المتاحة، البنية التحتية، وتحديد نقاط القوة والضعف في النظام الحالي. سنتناول أيضاً السياسات الحكومية المتبعة لدعم الفلاحين والمزارعين، بما في ذلك برامج الدعم المالي والفني، وتطوير البنية التحتية اللازمة مثل أنظمة الري الحديثة وشبكات النقل والتسويق.

أهمية البحث :

تبرز أهمية هذا البحث في تناوله لموضوع ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري، وهو الفلاحة والاستراتيجيات التي تتبناها الدولة لتطوير هذا القطاع الحيوي. فتحقيق الأمن الغذائي يُعدّ هدفاً أسمى تسعى إليه كافة الحكومات المتعاقبة، إذ يُعدّ ركيزة أساسية لاستقلال سياسي واقتصادي متكامل. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري أن تضع الدولة استراتيجية واضحة ومحددة للنهوض بالقطاع الفلاحي، مع تكاتف جهود جميع القطاعات وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لدعم وتطوير هذا المجال الحيوي.

1. واقع الفلاحة في الجزائر:

يعتبر قطاع الفلاحة قطاعاً رئيسياً في الجزائر و أساساً متيناً في الاقتصاد الوطني بسبب مساهمته في التوظيف والنتاج المحلي الإجمالي، فهو يوظف حوالي 2.6 مليون شخص كعمال زراعيين، و الذين يمثلون أكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و 24%.

من القوى العاملة الوطنية. إضافة إلى مساهمته القوية في ضمان الامن الغذائي من خلال تغطية أكثر من 74% من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية (AAPI.DZ, 2024)، فواقع الفلاحة في الجزائر يدعونا لتسليط الضوء على مقومات هذا القطاع الحساس ومختلف الفرص المتاحة التي يوفرها، إضافة إلى أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية حقيقية للفلاحة في بلادنا.

1.1 مقومات القطاع الفلاحي :

المقومات الطبيعية : تمتلك الجزائر مقومات طبيعية كبيرة تؤهلها لأن تكون قطبا فلاحيا بامتياز خاصة إذا استغلت بكفاءة عالية، مما يجعل البلاد تحقق الاستقلال الغذائي، ومن هذه المقومات:

-الأراضي الخصبة: إن مساحة الجزائر الشاسعة والتي تحتوي على العديد من السهول والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة والتي تنتج مختلف المحاصيل الزراعية عبر كامل السنة، و تبلغ المساحة الزراعية الإجمالية في الجزائر حوالي 48.1 مليون هكتار أما المساحة الزراعية الصالحة تقدر بـ 8.6 مليون هكتار منها 1.47 مليون هكتار مروية (aapi.dz, 2024).

الجدول (1) : نسبة الأراضي الزراعية في الجزائر

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
16,80	16,84	16,73	16,75	17,28	17,30	17,29	17,32
2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
17,34	17,37	17,37	17,38	17,38	17,40	17,40	17,41
2016	2017	2018	2019	2020	2021		
17,37	17,36	17,36	17,35	17,35	17,35		

المصدر: البنك الدولي

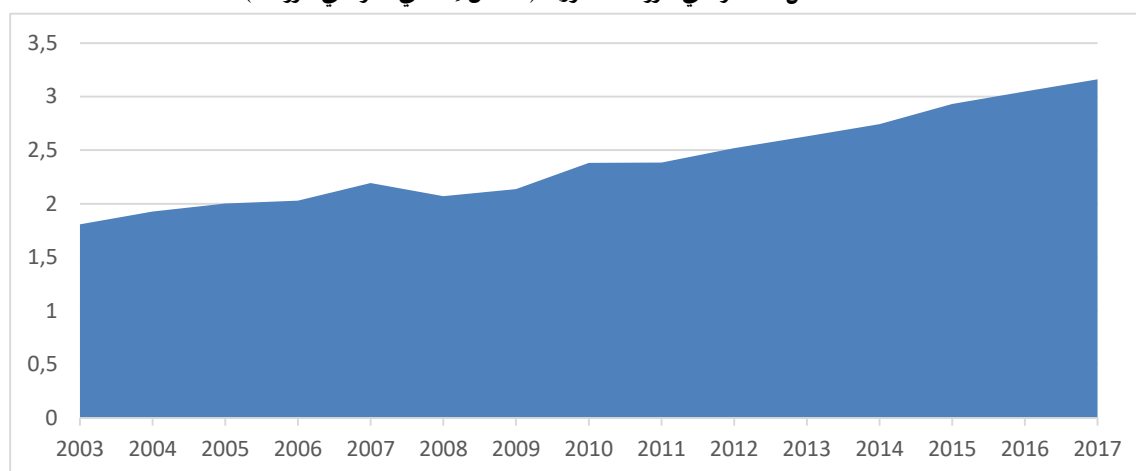
شهدت نسبة الأراضي الزراعية في الجزائر تغيرات طفيفة بين عامي 2000 و 2021، حيث ارتفعت من 16.8% في عام 2000 إلى 17.41% في عام 2015، مما يشير إلى تحسن تدريجي في استغلال الأراضي الزراعية خلال هذه الفترة. بعد عام 2015، استقرت النسبة عند حوالي 17.35% حتى عام 2021، مما قد يعكس وصول الجزائر إلى مرحلة معينة من الاستقرار في تطوير الأراضي الزراعية أو التوازن بين التوسع الزراعي واستخدامات الأراضي الأخرى.

-المناخ : تتميز الجزائر بتعدد أقاليمها المناخية والتي ساهمت في توفر مختلف الزراعات على مستوى السنة، فمناخ البحر الأبيض المتوسط والذي يمتاز بالاعتدال وكثرة الأمطار شتاء يساعد في نمو الحمضيات والقمح والزيتون إضافة إلى أنواع أخرى من المحاصيل الزراعية، ويأتي المناخ القاري والذي يشمل الهضاب العليا وأخيرا المناخ الصحراوي والذي يسود المناطق الجنوبية للبلاد والذي يتميز بالحرارة المرتفعة و الذي يساعد على غرس النخيل وحتى بعض المحاصيل الأخرى مثل الخضر والفواكه وهذا من خلال المجهودات التي تبذلها الدولة في هذا المجال من خلال الدعم المقدم للمستثمرين (بودية، 2022، صفحة 102)

-الأراضي الزراعية المروية: يقصد بالأراضي المروية المناطق المزودة بالمياه بطرق اصطناعية، أي بغير مياه الأمطار، لتحسين المراعي أو إنتاج المحاصيل. ولا يعدّ الغمر العشوائي للأراضي بسبب فيضان الأنهار أو الجداول من وسائل الري (uneswa.org)

(2024)، ولقد اعتمدت الجزائر هذه التقنية لعدم انتظام سقوط الأمطار وزيادة الإنتاج، وفي الشكل التالي تطور نسبة الأراضي الزراعية المروية من إجمالي الأراضي الزراعية في الجزائر من سنة 2003 إلى غاية 2019 حسب إحصائيات البنك الدولي.

الشكل 1: الأراضي الزراعية المروية (% من إجمالي الأراضي الزراعية)



المصدر: البنك الدولي

البيانات من 2003 إلى 2017 تظهر اتجاهًا تصاعديًا في نسبة الأراضي الزراعية المروية من إجمالي الأراضي الزراعية. هذا يشير إلى جهود متزايدة لتوسيع نطاق الري وزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية على مدى السنوات. على الرغم من وجود بعض الفترات التي شهدت استقرارًا أو تباطؤًا طفيفًا، مثل بين 2007 و2008، إلا أن الاتجاه العام كان نحو زيادة استخدام الري، مما يعكس تحسينات في إدارة الموارد المائية وزيادة الاستثمار في البنية التحتية الزراعية لتحقيق استدامة أكبر في القطاع الزراعي.

-الغابات : تقدر المساحة الإجمالية للثروة الغابية في الجزائر بحوالي 4.2 مليون هكتار (بوطالبي، 2023، صفحة 283) وما زالت الجزائر تسعى جاهدة إلى الرفع من نسبة الغطاء الغابي عن طريق حملات التشجير من بينها توسعة السد الأخضر، و في الجدول أدناه تطور نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي الإجمالية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2021 .

الجدول 2: نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
0,66	0,68	0,69	0,71	0,72	0,73	0,75	0,76
2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
0,78	0,79	0,81	0,81	0,81	0,81	0,82	0,82
2016	2017	2018	2019	2020	2021		
0,82	0,82	0,81	0,81	0,82	0,82		

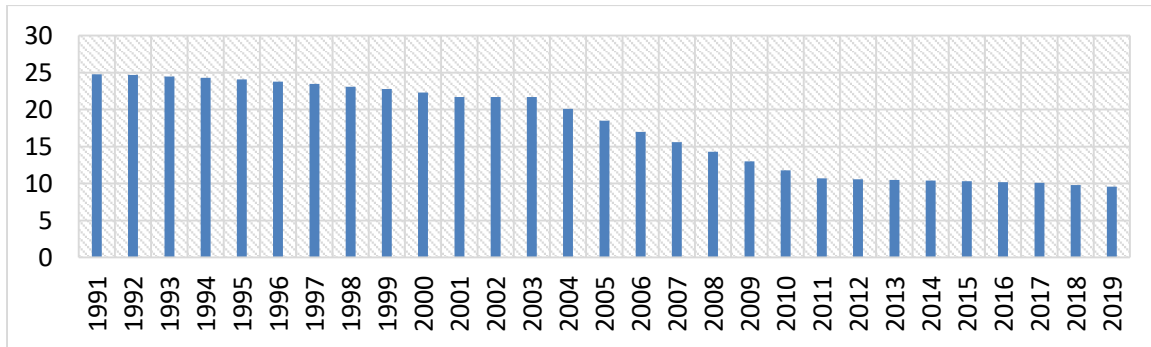
المصدر: البنك الدولي

تشير البيانات إلى زيادة تدريجية في نسبة الغابات على مدار السنوات الأولى من الفترة، حيث ارتفعت من 0.66% في عام 2000 إلى 0.82% بحلول عام 2015. هذه الزيادة الطفيفة والمتواصلة قد تعكس جهود التشجير وإعادة تأهيل الغابات، أو زيادة الحماية

ضد إزالة الغابات. بعد عام 2015، تستقر نسبة الغابات عند حوالي 0.82% مع بعض التذبذب البسيط، مما يشير إلى أن الجزائر قد وصلت إلى مستوى معين من الاستقرار في مساحة الغابات مقابل المساحة الإجمالية. الاستقرار في السنوات الأخيرة قد يعني أن البلد تمكن من المحافظة على مساحاته الغابية، لكن دون تحقيق زيادات كبيرة.

-توفر اليد العاملة : يوظف القطاع الفلاحي في الجزائر حوالي 2.6 مليون شخص كعمال زراعيين، و الذين يمثلون أكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و 24% من القوى العاملة الوطنية (AAPI.DZ, 2024)، ورغم هذا العدد إلا أن الفلاحين دائما ما يتدمرون من نقص اليد العاملة وخاصة في المناطق الجنوبية حيث يقل العمل بالآلات الحديثة التي تحل محل العمالة التقليدية ، وفي الشكل التالي نستعرض تطور نسب العمالة في القطاع الفلاحي في الجزائر وفق معطيات البنك الدولي.

الشكل 2: نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الجزائر



المصدر: البنك الدولي

نسبة استقطاب العمال في القطاع الزراعي في الجزائر شهدت تراجعاً كبيراً وفقاً لإحصائيات البنك الدولي. ففي عام 1991، كانت نسبة العمال في هذا القطاع تصل إلى 25%، لكنها انخفضت تدريجياً لتصل إلى أقل من 10% بحلول عام 2019. يعود هذا التراجع إلى عدة عوامل، من بينها عزوف الأجيال الجديدة عن العمل في الزراعة نظراً للمشقة التي يرونها في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، يواجه العمال الزراعيون تحديات مثل نقص الرعاية والتأمين الاجتماعي، فضلاً عن الأجور المتدنية مقارنة بالقطاعات الأخرى. (عزیز، 2024، صفحة 81)

2.1 معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر:

-مشكل العقار الفلاحي الذي يعاني منه اغلب المستثمرين في هذا القطاع.

-ندرة المياه وخاصة في السنوات الأخيرة، ويقدر نصيب الفرد من الموارد المائية المستخدمة فلاحيا في الجزائر بحوالي 158 م³ سنويا (معقال، 2021، صفحة 57)

-ضعف الاستثمارات الفلاحية.

-نقص في استخدام الوسائل الحديثة في الفلاحة، إضافة إلى قلة كمية الأسمدة والمبيدات.

-مشكلة التصحر وتآكل التربة من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر.

-التغيرات المناخية نتيجة الاحتباس الحراري مما يؤدي إلى الجفاف والفيضانات والتي تتسبب في إتلاف المحاصيل الزراعية.

- ضعف في قنوات تسويق المنتوجات الفلاحية داخليا وخارجيا.

2. آليات دعم القطاع الفلاحي في الجزائر:

1.2 الآليات الوطنية : تعتمد سياسة دعم القطاع الفلاحي في الجزائر على المبادئ التالية :

- توجيه الدعم نحو القطاعات الفلاحية ذات الأهمية الاستراتيجية بسبب دورها المحوري في النظام الغذائي المحلي (مثل الحبوب،

البقوليات، الحليب، اللحوم، وغيرها)، و نحو قنوات التجميع وسلاسل الإمداد للقطاعات المختلفة (مثل الحبوب، الحليب، البطاطس، الطماطم الصناعية، البذور، الشتلات).

- تبسيط الدعم الممنوح للقطاعات الفلاحية (مثل العجول، الأسمدة، المكننة الفلاحية، ومعدات الري) بشكل عقلائي.

- إعطاء الأولوية لحفظ وتطوير قطاع البذور والشتلات للإنتاج الحيواني والنباتي.

- اختيار أهداف دعم الاستثمار في المستثمرات الفلاحية مع مراعاة قدرات الإدارة الفلاحية في الرقابة والمتابعة.

تأمين دخل المزارعين وتثبيتته، وحماية المستهلكين من خلال دعم إجراءات الضبط (مثل منح التخزين، والأسعار المرجعية للتدخل) للقطاعات ذات الاستهلاك الواسع (مثل الحبوب، الحليب، البطاطس، اللحوم، والبصل) (madr.gov.dz، 2024).

أ-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: (حفيز، 2018، صفحة 121) انطلق هذا المخطط سنة 2000 ، واستهدف

المناطق النائية والصحراوية والهضاب العليا، حيث يهتم هذا البرنامج بثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في تطوير الانتاج الفلاحي والانتاجية، الحفاظ على الموارد الطبيعية، وزيادة المساحة الزراعية، ومن بين أهم نتائج هذا المخطط ما يلي :

-استصلاح أكثر من 4 آلاف هكتار، غرس 3.8 هكتار بأشجار مثمرة و 4.9 هكتار بالكروم

-إعادة تأهيل حوالي 307000 مستثمرة فلاحية.

-زيادة المساحة المسقية لتصل إلى 108700 هكتار.

-خلق أكثر من 823000 منصب عمل في قطاع الفلاحة.

ب- **مرحلة التجديد الفلاحي والريفي** : انطلقت هذه المرحلة سنة 2008 بغية النهوض بقطاع الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي والمشاركة الفعلية في الاقتصاد الوطني، حيث اعتمدت هذه المرحلة على ثلاثة مقومات أساسية تتمثل في التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدات التقنية (سليمان، 2017، صفحة 104).

ج- **الدعم المالي**: (madr.gov.dz، 2024) هناك نوعين من القروض ممنوحة للفلاحين

-**قرض الرفيق** : قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية Banque BADR يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي والقرض الفيدرالي، ويستفيد منه المزارعون والمربون، على شكل فردي أو على شكل تعاونيات أو مجموعات أو رابطات أو اتحادات، المزارع النموذجية، المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تكثيف المنتجات الزراعية وتجهيزها واسترجاعها وتخزينها، ومن بين أهم خصائص هذا القرض :

-هو قرض لمدة سنتين، وتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة.

-أي مستفيد من قرض الرفيق يسدد ما بين 6 و 24 شهراً يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة وكذلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية،

-أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة السنتين، يفقد حق تسديد دفع الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري و يفقد حق الاستفادة من قرض آخر.

قرض التحدي : هو قرض استثماري محسن، يمنح من قبل بنك بدرفي إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة، ومن بين أهم خصائص هذا القرض أنه يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل، تتحمل الوزارة الفائدة، يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة 1٪ عند السداد بين السنة السادسة (06) والسابع (07)، على المستفيد من القرض دفع فائدة 3٪ عند السداد من السنة الثامنة (08) والسنة التاسعة (09)، إذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات (10 سنوات)، يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة.

2.2 الدعم الفلاحي في إطار الشراكة الدولية

أ- **التعاون ثنائي الأطراف:** تم تطوير شراكة مع مختلف القارات من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، بالإضافة إلى استكمال عدة برامج تنفيذية في مجالات متعددة مثل الإنتاج النباتي والحيواني، الصحة الحيوانية، حماية النباتات، والبحوث الزراعية والغابية، تم أيضًا تعزيز التعاون الدولي والتقني بشكل كبير مع البلدان الناشئة مثل الصين وكوريا الجنوبية، مما يساهم في نقل التكنولوجيا من خلال التدريب وتعزيز الوسائل العلمية والتقنية، وكذلك تطوير تقنيات تحسين الإنتاج، والإنتاجية، وجودة المنتجات الزراعية والثروة السمكية، إلى جانب ذلك، تم تطوير تعاون دولي قوي مع الدول الأوروبية (مثل فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، والبرتغال) في مجالات متنوعة تشمل هندسة التدريب، الصحة الحيوانية، قطاع الحليب، زراعة الزيتون، الغابات، والصناعات الغذائية.

كما يتضمن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم دورات تدريبية قصيرة الأمد لموظفي وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في المجالات التقنية (مثل التكنولوجيا الحيوية، السلامة الغذائية، وإدارة المياه)، وكذلك في المجال الاقتصادي (سياسة الإنتاج والسياسات الزراعية).

ب- **التعاون متعدد الأطراف:** تتعاون الجزائر مع مجموعة من الشركاء الدوليين والإقليميين في مجال الفلاحة والصيد البحري، بما في ذلك منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA)، بالإضافة إلى منظمات إقليمية مثل المركز العربي لدراسات الأراضي القاحلة والجافة (ACSAD) وبنك التنمية الأفريقي (BAD). تهدف هذه الشراكات إلى تحقيق أهداف متعددة منها حماية الصحة النباتية والحيوانية، تعزيز الموارد الوراثية، مكافحة التصحر، وتطوير الصناعات الغذائية.

تم تنفيذ مشاريع هامة مثل التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) ، الذي نتج عنه مشروعان رئيسيان: الأول يعزز الزراعة والأمن الغذائي في مناطق متعددة، والثاني ينشئ مركز إقليمي للتميز يشمل المعهد الوطني للبحوث الزراعية في الجزائر. كما يهدف القطاع إلى بناء شراكات اقتصادية جديدة لتوفير تقنيات جديدة وتدريب الموظفين.

. ويتمثل أهداف هذا التعاون في: حماية الصحة النباتية والحيوانية، اختيار الأصناف، الحفاظ على الموارد الوراثية وتعزيزها، اقتصاديات المياه، التنمية الإقليمية، المناطق المحمية، مكافحة التصحر، نظم المعلومات، الصناعات الغذائية الفلاحية، تنمية التراث والمعارف، بناء القدرات، والتقارب المنهجي، وخلال السنتين الماضيتين، تم تنفيذ شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) ، نتج عنها مشروعان رئيسيان: الأول يركز على تنمية الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، والثاني يهدف إلى إنشاء مركز إقليمي للتميز على شكل شبكة من الشركاء الوطنيين، بما في ذلك المعهد الوطني للبحوث الزراعية في الجزائر (INRAA) ، الذي يتعاون مع المعاهد العلمية والتقنية في ثلاثة بلدان مستهدفة (السودان، جيبوتي، وفلسطين) . (2024، madr.gov.dz)

-مشروع ProAgro Jeunes Algérie : هو شراكة دولية تربط وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية بالصندوق

الدولي للتنمية الفلاحية (FIDA) ممول المشروع بالإضافة إلى مؤسسة Visa ، ويترأس هذا المشروع منظمة العمل الدولية

(OIT) كما تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) شريك في المشروع مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

(ANADE) بالإضافة إلى المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية (2024، ilo.org)

الهدف العام للمشروع: الهدف من هذا المشروع هو زيادة التوظيف اللائق المستقل والمأجور للشباب الريفي من خلال تطوير

أقطاب الصناعة الغذائية في الولايات الرئيسية المستهدفة.

الأهداف الخاصة بالمشروع: تطوير قدرات الشباب الريفيين بشكل دائم من خلال أقطاب الصناعة الغذائية المستدامة والمبتكرة،

وإنشاء نماذج تجريبية لأقطاب الصناعة الغذائية المتكاملة المتطورة لتحفيز الشباب من أجل خلق فرص عمل.

لتحقيق هذه الأهداف، سيدعم المشروع في المقام الأول إنشاء شركات في قطاع الصناعة الغذائية وظائف عالية الجودة في سلاسل القيمة الفلاحية والصناعة الغذائية وسيعزز تطوير مشاريع صغيرة جديدة في قطاع الصناعة الغذائية وكوسيلة لتطوير فرص عمل عالية الجودة، وسيوفر المشروع تكوينًا مهنيًا لأصحاب المشاريع الصغيرة، والوصول إلى خدمات لتطوير السوق والشركات، ودعم التوظيف (التكوين) للشباب، مما يؤدي إلى إنشاء مباشر لـ 1100 وظيفة بأجر للشباب (النساء والرجال) (70% من الوظائف بأجر و30% من الوظائف مستقلة).

إنشاء نادي البحث عن العمل الأخضر: في إطار مشروع "ProAgro Jeunes" في الجزائر، تم تحقيق خطوة هامة من خلال تدريب مستشاري الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) على إدارة نوادي البحث عن العمل "الخضراء". تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز قابلية توظيف الشباب الريفي، مع التركيز على تصميم خاص للباحثين عن العمل الذين يتخرجون من مراكز التكوين الفني الزراعي. تم إطلاق أول نادي بحث عن عمل "أخضر" في عين تموشنت في 16 نوفمبر 2023، مما يمثل بداية سلسلة من المبادرات التي تهدف إلى خلق 1100 وظيفة لائقة للشباب الريفي في الولايات المستهدفة بسكرة، قالمه، ومستغانم، وكذلك في المناطق المجاورة لها.

في صميم هذه المبادرة، تتميز نوادي البحث عن العمل "الخضراء" عن النماذج الحالية الموجودة في الجامعات الوطنية المتمثلة في نوادي البحث عن العمل، حيث تركز هذه النوادي على وحدات محددة، مثل المهن الخضراء والثقافة الرقمية، وذلك لتلبية التحديات الخاصة التي يواجهها الشباب العاطلون عن العمل القادمين من مراكز التكوين الفني الزراعي.

3. مؤشرات القطاع الفلاحي

أ- القيمة المضافة المحققة: القيمة المضافة المحققة في قطاع الزراعة تشير إلى الفرق بين قيمة المنتجات الزراعية النهائية بعد معالجتها وبيعها، وقيمة المواد الخام أو المدخلات المستخدمة في إنتاجها. أو هي القيمة التي يضيفها القطاع الزراعي من خلال العمليات (كالزراعة، الحصاد، والتصنيع) على المواد الخام لتحويلها إلى منتجات قابلة للبيع.

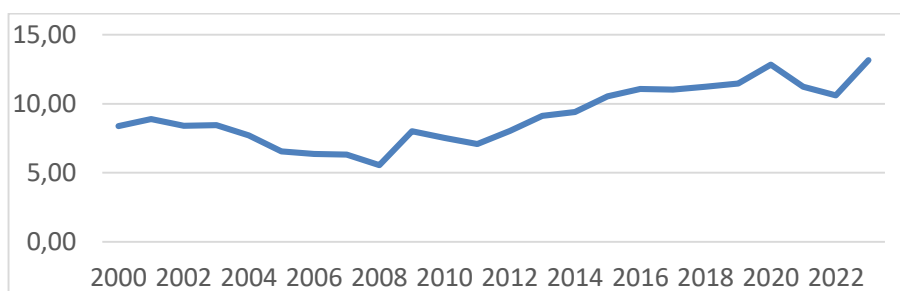
الجدول (3): القيمة المضافة في قطاع الزراعة (نسبة النمو السنوية)

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
-4,60	12,80	0,86	11,72	3,67	2,90	8,67	2,01
2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
-3,44	23,46	6,30	9,72	9,72	12,00	3,03	6,95
2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
1,60	-4,08	3,26	2,56	2,82	-2,21	5,17	3,21

المصدر: البنك الدولي

البيانات تظهر تقلبات كبيرة في نسبة النمو السنوي للقيمة المضافة في قطاع الزراعة من عام 2000 إلى 2023، مع فترات من النمو القوي مثل عام 2009 بنسبة 23.46%، وأخرى من التراجع مثل عام 2000 بنسبة -4.60%. هذه التقلبات تعكس حساسية القطاع للتغيرات الاقتصادية والمناخية. في السنوات الأخيرة، خاصة من 2016 إلى 2023، يظهر القطاع استقرارًا نسبيًا مع تقلبات أقل حدة، مما يشير إلى تحسن في قدرة القطاع على التكيف مع التحديات.

الشكل 3: نسبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: البنك الدولي

الرسم البياني يعرض تطور نسبة القيمة المضافة في قطاع الزراعة من عام 2000 إلى 2023. نلاحظ من خلال البيانات أن هناك تراجعًا تدريجيًا في السنوات الأولى من الفترة، حيث انخفضت النسبة من 8.89% في 2001 إلى حوالي 5.55% في 2008. بعد ذلك، شهدت النسبة ارتفاعًا ملحوظًا، وخاصة في العقد الأخير، حيث وصلت إلى 13.15% في 2023، هذا الاتجاه

التصاعدي في السنوات الأخيرة يشير إلى تحسن في الأداء العام للقطاع الزراعي، مما قد يكون ناتجاً عن تحسينات في الإنتاجية، اعتماد تقنيات زراعية متطورة، أو سياسات حكومية داعمة.

II - الطريقة والأدوات:

للإلمام بجوانب هذه الدراسة تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي فالأول استخدم لوصف مقومات هذا القطاع ومعوقاته والسياسات المنتهجة لترقيته، أما الثاني وظف لتحليل أهم البيانات والمؤشرات والآليات المستحدثة للنهوض بهذا القطاع الحساس.

III- النتائج ومناقشتها:

- من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث :
- تمتلك الجزائر مقومات طبيعية وبشرية كبيرة للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر.
- تشهد الجزائر عزوف الشباب في العمل في القطاع الفلاحي.
- رغم جهود الدولة المبذولة في زيادة نسبة الأراضي المسقية إلا أنها تبقى ضئيلة.
- توجه الدولة نحو الاستثمار في الأراضي الصحراوية وتشجيع المستثمرين وتسهيل الإجراءات الخاصة بذلك عن طريق وضع منصة لهذا الغرض.
- نقص المستثمرين الأجانب في قطاع الفلاحة مما يفوت على الدولة جلب الخبرات الأجنبية والتقنيات الحديثة.
- لم تحقق السياسات المنتهجة في دعم القطاع الفلاحي نتائج كبيرة، ويتجلى ذلك في المؤشرات الدالة على ذلك.

IV- الخلاصة:

إن الجزائر لديها مقومات طبيعية وبشرية كبيرة تؤهلها لكي تكون قطبا فلاحيا بامتياز، الموقع الاستراتيجي الهام والمطل على دول جنوب أوروبا والساحل الإفريقي، إضافة إلى تنوع الأقاليم المناخية والتي ينتج عنها اختلاف المحاصيل الزراعية، وتوفر الجزائر كذلك على خزان من المياه الجوفية خاصة في المناطق الصحراوية لكنها تبقى ضئيلة مقارنة باحتياجات الجزائر ، كما تمتلك البلاد موارد بشرية وخاصة منها التقنية في الميدان الفلاحي ، فكل هذه المقومات يمكن للدولة بفضلها أن تحقق أمنها الغذائي وتصبح الفلاحة بديلا مهما عن المحروقات، فالجزائر و منذ الاستقلال اهتمت بتطوير القطاع الفلاحي عن طريق وضع سياسات وبرامج للنهوض بهذا القطاع الحساس، ولعل من أهمها سياسة الثورة الزراعية والتي كان لها الأثر البالغ في تطوير الفلاحة، ولكن ومع زيادة نسبة السكان انتهجت البلاد برامج عديدة سواء وطنية أو بشراكة دولية لزيادة الاستثمار الفلاحي، ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لترقية قطاع الفلاحة والإنتاج الزراعي إلا أن المؤشرات الكلية الخاصة بهذا القطاع

مازالت أرقامها ضئيلة، رغم ارتفاع في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة إلا أنها مازالت غير كافية مقارنة باحتياجات الدولة .

ملاحق:

الجدول (1) : نسبة الأراضي الزراعية في الجزائر	ص 4
الجدول 2: نسبة مساحة الغابات من مساحة الأراضي	ص 5
الجدول (3): القيمة المضافة في قطاع الزراعة (نسبة النمو السنوية)	ص 12
الشكل 1: الأراضي الزراعية المروية (% من إجمالي الأراضي الزراعية)	ص 5
الشكل 2: نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الجزائر	ص 6
الشكل 3: نسبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي	ص 12

الإحالات والمراجع :

- فاطمي مولات، موارد بودية، الزراعة الذكية كبديل استراتيجي لمواجهة التغيرات المناخية وتحقيق التنمية المستدامة، Genetics And Biodiversity Journal ، 2022 ، ص 102
- آمنة بلعياضي، ياسمين بوطلمي، الثروة الغابية في الجزائر: واقع وتحديات " حالة غابات ولاية برج بوعرييج " مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 11 ، العدد 01 ، ص 283، 2023 .
- براہج عزیز، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية التشغيل في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1990-2022. مذكرة دكتوراه ، 2024 ، ص 81.
- نسبية معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة (2000-2018) ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07 ، العدد 03 ديسمبر 2021 ، ص 57 .
- بوزيان فتيحة، شبائكي حفيظ مليكة، تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 5 العدد 1، جوان 2018 ، ص 121
- د زاوي بومدين، أ براضية سليمان ، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة، العدد 02 ، 2017 ، ص 104 .

المواقع الإلكترونية:

ilo.org (27 08 , 2024).

madr.gov.dz (27 08 , 2024).

unesco.org (27 08 , 2024).

AAPI.DZ (27 08 , 2024).